جلسة خاصة حول منظور المحافظين لتصميم استراتيجيات وطنية لتطوير التمويل الإسلامي

نبذة مختصرة

بدءاً من الخمسينيات، حظي التمويل الإسلامي باهتمام متزايد، كما تم الاعتراف به بشكل موسع في البلدان الإسلامية وكذا البلدان غير الإسلامية المتقدمة، مثل المملكة المتحدة، ولوكسومبرج، وسينغافورة، وهونج كونج، واليابان، وغيرها. فضلاً عن أن التمويل الإسلامي قد أصبح واحداً من أسرع مكونات النظام المالي الدولي نمواً خلال العقود الأخيرة. ويرتكز مفهوم التمويل الإسلامي أو التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على التعاليم الأساسية للدين الإسلامي فيما يختص بحقوق الملكية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتوزيع الثروات، والحوكمة. وفي أعقاب الأزمة المالية المتجددة، باتت هناك محادثات متجددة حول الدور الذي من الممكن أن يضطلع به التمويل الإسلامي، بما يشتمل عليه من مبادىء أخلاقية ونهج قائم على الأصول، في النهوض بالنمو الاقتصادي الدولي، والتخفيف من وطأة الأزمة المالية. والآن، اكتسب التمويل الإسلامي، وما يتسم به من هيكل فريد، قبولا متسع النطاق باعتباره أداة قوية وصناعة موثوق فيها.

على صعيد آخر، لا يزال التمويل الإسلامي، في ظل الحجم والتكوين الحالي للصناعة الذي بلغ 1,88 تريليون دولار أمريكي في 2015 (صندوق التضامن الإسلامي للتنمية لعام 2016)، بمثابة سوق متخصص داخل صناعة التمويل العالمية على وجه العموم. إن التنبؤات لهذه الصناعة واعدة للغاية بسبب الإقبال المتزايد على الخدمات المالية من شريحة عريضة، على مستوى العالم، من المستثمرين المسلمين، الذين يبلغ عددهم 1,6 مليار مسلم، وغير المسلمين، الذين يرغبون في توجيه مدخراتهم نحو قنوات التمويل القائم على الأخلاقيات. وستعتمد استدامة هذا القطاع ونموه في المستقبل على مدى نجاح استجابته لمطالب المستثمرين، وتصديه للتحديات المتعددة التي تتضمن قضايا تتعلق بوضع أساس نظري له، وتنمية بنيته التحتية، وتنفيذه المنظم، ودمجه مع الأنظمة الخارجية، وتعزيز فعالية عملياته.

داخل البلدان الأعضاء، تلعب هيئات القطاع العام دوراً محورياً في النهوض بالتمويل الإسلامي. وتضطلع البنوك المركزية، وهيئات سوق المال، والجهات المنظمة لنظام التكافل، بوظائف المراقبة. كما تعد هيئات القطاع العام منبراً من المنابر الرئيسية بالسوق التي تعمل على تيسير تأمين الإيداعات الإسلامية، وكذا قبول إيداعات قانونية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتُصدر الجامعات العامة أبحاث ومعلومات قيمة حول صناعة خدمات التمويل الإسلامي، لاسيما في البلدان التي وضعت برامج

متخصصة لهذا المجال؛ فضلاً عن أن بعض الحكومات قد مولت الهيئات المسؤولة عن التدريب والاعتماد داخل بلادها، موفرة بذلك عنصراً هاماً للبنية التحتية الخاصة بهذه الصناعة.

وبالنظر في الأمور الآنف ذكرها، تحتاج البلدان الأعضاء إلى زيادة الوعي العام بصناعة التمويل الإسلامي، وكذا بناء بنية تحتية مالية أقوى لتطوير هذه الصناعة بغية تحقيق الانتفاع الأمثل من الفرص التي يتيحها التمويل الإسلامي. في هذا الصدد، من الأهمية بمكان وضع استراتيجية وطنية للتمويل الإسلامي لتعزيز صناعة التمويل الإسلامي؛ حيث ستوفر استراتيجيات التمويل الإسلامي على المستوى الوطني خارطة طريق لصناعة التمويل الإسلامي، وستيسر وضع الأطر القانونية، والتنظيمية، والرقابية اللازمة.

الهدف من اللجنة النقاشية

الهدف الأساسي لهذه اللجنة هو مناقشة الأوجه المختلفة للاستراتيجيات الوطنية التمويل الإسلامي من أجل النهوض بالتمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

قضايا وموضوعات

تشتمل أوجه النقاش الممكنة على الأسئلة التالية، بينما لا تقتصر عليها:

- لم تحتاج البلدان الأعضاء التمويل الإسلامي؟
- كيف ينبغي أن يكون الإطار القانوني والمفاهيمي لاستراتيجيات التمويل الإسلامي ؟
- ما هي أنواع الترتيبات القانونية والمؤسسية اللازمة لوضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء؟
- ما الذي ينبغي أن تركز عليه استراتييجيات التمويل الإسلامي على المدى القصير، والمتوسط، والبعيد؟
- ما هي المكونات الرئيسية الممكنة لاستراتيجيات التمويل الإسلامي؟
- كيف يمكن قياس تنفيذ استراتيجيات التمويل الإسلامي وتقييمه؟
- كيف يمكننا خلق بيئة تمكينية للتمويل الإسلامي؟
- كيف يمكننا ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية؟
- كيف يمكن لاستراتيجيات التمويل الإسلامي التصدي لتحديات التمويل الإسلامي (أي الاحتياج لبنية تحتية ضرورية، وتعزيز فعالية العمليات) لضمان استدامة التمويل الإسلامي ونموه في المستقبل؟

المشاركة

جميع الوفود في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وممثلي المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الدولية المختلفة التي ستحضر الجلسة الوزارية الثانية والثلاثين للكومسيك، مدعوون للمشاركة في الجلسة الخاصة. كما سيتم دعوة ممثلين من المجتمع المدني، ورجال الأعمال، والأكاديميين، وغيرهم من أصحاب المصالح ذوي الصلة، لحضور هذه الجلسة.

مقر وتاريخ انعقاد الجلسة

مركز إسطنبول للمؤتمرات، اسطنبول، تركيا، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

لمزيد من المعلومات، برجاء الاتصال بالسيد:

أوكان بولات، خبير،

مكتب تنسيق الكومسيك، 110 شارع نيجاتي بك

جانكايا– أنقرة

هاتف: 08 57 294 312 90+

البريد الإلكتروني: opolat@comcec.org